

إجابة السؤال الأول

الحالة الأولى:-

أ- وجهات النظر المختلفة

- قد يرى البعض أنه طالما قدمت الشركة خططها المستقبلية للتغلب على مشاكل الاستمرارية والتي رأيتها مناسبة فيجب في هذه الحالة ان يصدر مراقب الحسابات تقرير نظيف.

- قد يرى البعض الآخر ان معايير المراجعة تتطلب الافصاح عن مشاكل الاستمرارية والحلول الممكنة لها في القوائم المالية وفي حالة عدم الايضاح يجب على مراقب الحسابات تعديل تقريره.

الرأي الشخصي

اتفق مع الرأي الثاني حيث انه يتفق معايير المراجعة

ب- نوع التقرير

تقرير متحفظ لعدم الموافقة

ج- صيغة فقرة الرأي

تعاني الشركة مشاكل في الاستمرارية نتيجة .. وقد قدمت الشركة خططها المستقبلية للتغلب على مشاكل الاستمرارية والتمثلة في .. الا انها لم تفصح عن هذه المشاكل ولا عن الخطط المستقبلية هذه وفيما يلي عدا اسقاط الافصاحات المذكورة اعلاه فمن راينا ان القوائم المالية المذكورة اعلاه تعبر بوضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة (أ) في ٢٠٠٣/١٢/٣١ وعن نتيجة نشاطها وتدفعاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

الحالة الثانية:

أ- وجهات النظر المختلف

- قد يرى البعض أن ما قامت به الشركة صحيحا حيث أن المبلغ المطلوب تسديده هو مبلغ ١,٥٠٠ مليون جنيه لذا يجب علم المخصص بهذا المبلغ.

- قد يرى البعض ان المبلغ المطلوب تسديده هو مسألة تدفق نقدي أما العبء الضريبي السليم الواجب تكوينه يجب أن يكون بكامل مبلغ الضريبة المستحقة والبالغ ٣,٤٥٠ مليون جنيه.

ب- الرأي الشخصي

اتفق مع الرأي الثاني حيث أن المعالجة المحاسبية السليمة

ج- نوع التقرير

- تقرير متحفظ لعدم الموافقة

د- صيغة فقرة الرأي

تستحق على الشركة ضريبة تبلغ ٣,٤٥٠ مليون جنيه الا ان الشركة اكتفت بتكوين مخصص بمبلغ ١,٥٠٠ مليون جنيه بحجة أن هناك مبالغ مخصومة من المبنع خلال العام تبلغ ١,٩٥٠ مليون جنيه مما أثر على تضخيم ربح الشركة بمبلغ ١,٩٥٠ مليون جنيه.

وفيما عدا تكوين مخصص بالمبلغ الصحيح واثّر ذلك على نتائج الأعمال فمن راينا أن ..

الحالة الثالثة:-

أ. وجهات النظر المختلفة

- قد يرى البعض أن ما قامت به الشركة هو المعالجة السليمة وبالتالي لا غبار على الشركة وعلى المراجع ان يصدر تقريراً نظيفاً.

- قد يرى البعض الآخر أن ما قامت به الشركة لا يتفق مع معايير المحاسبة المصرية ولا الدولية حيث ان معايير المحاسبة المصرية تحدد معالجة محاسبية مختلفة تماماً عما قامت به الشركة حيث تتطلب قيد الايرادات من التأجير التمويلي في حدود الاهلاك الخاص بالاصل + الفوائد المحسوبة عن الفترة وقيد الباقي سواء موجب او سالب في حساب تحت التسوية.

ب- الرأي الشخصي

اتفق مع الرأي الثاني حيث يتفق مع المعالجة المحاسبية الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠).

ج- نوع التقرير

تقرير عكسي لعدم موافقة جوهري.

د. صيغة فقرة الرأي :

قامت الشركة بقيد كافة الأقساط المستحقة عن التأجير التمويلي خلال العام ضمن إيراداتها بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصري.

ونظرا لجوهرية ما جاء بالفقرة عاليه فمن رأينا أن القوائم المالية المذكورة عاليه لا تعبر بوضوح في ...

الحالة الرابعة:-

أ. وجهات النظر المختلفة:

- قد يرى البعض أن ما قامت به الشركة يعتبر سليما حيث أنه يتفق مع قانون الشركات ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية التي تتطلب أن تقوم الشركة التي تغير نهاية سنتها المالية بإعداد قوائم مالية عن الفترة من التاريخ القديم للميزانية وحتى التاريخ الجديد للميزانية وهذا ما قامت به الشركة.

- قد يرى البعض خطأ ما قامت به الشركة حيث أن القوائم المالية يجب أن تعد عن سنة كاملة.

ب. الرأي الشخصي:

اتفق مع الرأي الأول الذي يتفق مع قانون الشركات ولائحته التنفيذية.

ج. نوع التقرير:

تقرير نظيف.

د. صيغة فقرة الرأي:

من رأينا أن القوائم المالية المذكورة أعلاه تعبر ...

الحالة الخامسة:-

أ. وجهات النظر المختلفة :

- سوف تكون هناك وجهة نظر تتفق مع رأي الشركة بحجة أن الشركة في أول فترة مالية لها وبالتالي فلا داعي لإعداد قائمة التدفقات النقدية ولا قائمة التغير في حقوق الملكية.

- هناك رأي آخر مخالف يرى ضرورة إعداد هاتين القائمتين حيث أنهما طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية - من القوائم الواجبة الإعداد في أي وقت مثلها مثل الميزانية وقائمة الدخل.

ب. الرأي الشخصي:

أتفق مع الرأي الثاني.

ج. نوع التقرير:

عدم القدرة على إبداء الرأي لقيد جوهري على النطاق.

د. صيغة فقرة الرأي :

لم تقم الشركة بإعداد قائمتي التدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن الفترة المالية. ونظراً لجوهرية القيد على النطاق الوارد في الفقرة عاليه فلا يمكننا إبداء رأي على القوائم المالية.

اجابة السؤال الثاني

أ. تعرف الأهمية النسبية

تعبر المعلومات هامة نسبياً إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدمي القوائم المالية وتتوقف الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ وذلك في ضوء الظروف المحيطة بهذا الحذف أو التحريف.

ب. تعريف خطر المراجعة

خطر المراجعة هو خطر اصدار المراجع لتقرير مراجعة غير سليم في حالة التواء القوائم المالية على تحريف هام ومؤثر

أ- مكونات خطر المراجعة

- الخطر المتأصل

- خطر الوقاية الداخلية

- خطر الاكتشاف

- تحليل وشرح مكونات خطر المراجعة

١-الخطر المتأصل

هو قابلية رصيد حساب او مجموعة معاملات للتحريف الذي قد يكون هاماً ومؤثراً سواء بمفرده أو عند جمعه مع تحريفات في ارصدة او مجموعة معاملات اخرى وذلك بفرض عدم وجود نظام للرقابة الداخلية

ومن أجل تقييم الخطر المتأصل يجب على المراجع ان يستخدم حكمه الشخصي المهني لتقييم بعض العوامل مثل :-

- نزاهة الإدارة
- خبرة الإدارة
- الضغط غير العادي على الإدارة
- نشاط الإدارة
- العوامل المؤثرة على الصناعة التي تعمل بها المنشأة
- قابلية البند للخطأ
- مدى التعقيد في العمليات الحسابية
- درجة استخدام الحكم الشخصي في تحديد رصيد الحساب
- كفاءة العاملين
- وجود نظام كمبيوتر ومدى ملائحته

٢- خطر الرقابة الداخلية

هو خطر وقوع تحريف في رصيد حساب او في مجموعة من المعاملات والذي قد يكون هاماً ومؤثراً سواء بمفرده او عند جمعه مع تحريفات في ارصدة او مجموعة معاملات والتي لم يستطع النظام المحاسبي ولانظام الرقابة الداخلية بالمنشأة منعه او اكتشافه في الوقت المناسب.

٣- خطر الاكتشاف

هو خطر عدم قدرة اختبارات المراجعة التحقيقية التي يصممها المراجع في اكتشاف تحريف موجود في رصيد حساب او في مجموعة معاملات والتي قد تكون هامة ومؤثرة سواء بمفردها او عند جمعها مع تحريفات في ارصدة او مجموعة معاملات اخرى

هـ- اثر هذه المخاطر على عينة المراجعة

على المراجع ان يقيم كل من الخطر المتأصل وخطر الرقابة الداخلية في ضوء درجة وثوق يحددها من أجل تحديد خطر الاكتشاف وبناء على تحديد هذا الخطر يحدد المراجع عينة المراجعة اللازمة.

وكلما زاد الخطر المتأصل وخطر الرقابة الداخلية كلما انخفض خطر الاكتشاف وهو الأمر الذي يستدعى قيام المراجع باختبارات لكي يصل بخطر الاكتشاف إلى اقل درجة ممكنة والعكس فاذا تبين للمراجع انخفاض الخطر المتأصل وخطر الرقابة الداخلية فهذا يعنى عدم حاجته إلى زيادة عمله.

اجابة السؤال الثالث

مقدمة :-

١- عند قيام المراجع باجراء مهمة اختبار لمعلومات مالية ومستقبلية عليه ان يحصل على ادلة كافية وملائمة فيما يتعلق بكل من الأمور التالية:-

- أ. أن الافتراضات التي بني عليها افضل تقديرات الإدارة والتي تم استخدامها في الوصول إلى المعلومات المالية المستقبلية معقولة أما في حالة الافتراضات النظرية فيجب ان تكون تلك الافتراضات متفقة مع الغرض من المعلومات .
- ب. ان المعلومات المالية المستقبلية تم اعدادها بشكل ملائم على اساس تلك الافتراضات
- ج. ان يكون قد تم عرض المعلومات المستقبلية بطريقة مناسبة وان يكون قد تم الافصاح الكافي عن كل الافتراضات الهامة بما في ذلك الاشارة الصريحة عما إذا كانت هذه الافتراضات تمثل الافتراضات الخاصة بافضل التقديرات ام انها افتراضات نظرية.
- د. أن المعلومات المالية المستقبلية تم اعدادها على اساس متسق مع القوائم المالية التاريخية وباستخدام مبادئ محاسبية مناسبة.

قبول المهمة :-

- على المراجع الا يقبل او عليه ان ينسحب من المهمة في حالة اذا كانت الافتراضات غير واقعية بدرجة واضحة أو عندما يعتقد المراجع ان المعلومات المالية المستقبلية ستكون غير ملائمة للغرض المعدة من أجله
- على المراجع والعميل ان يتفقا على شروط المهمة ومن مصلحة كل من المنشأة والمراجع ان يقوم المراجع بارسال خطاب قبول المهمة للمساعدة في تفادي سوء فهم خاص بالمهمة.

اجراءات الاختبار:-

- عند تحديد طبيعة وتوقيت ومدى اجراء الاختبار يجب على المراجع ان يراعى
 - أ. امكانية وجود اخطاء جوهرية.
 - ب. الخبرة المكتسبة من المهام السابقة.
 - ج. قدرة الإدارة على اعداد المعلومات المالية والمستقبلية.
 - د. مدى تآثر المعلومات المالية المستقبلية بالحكم الشخصي للإدارة.
 - هـ. مدى كفاية وامكانية الاعتماد على البيانات التي تم استخدامها لاعداد المعلومات المالية .
- على المراجع ان يحصل على تأكيدات مكتوبة من الإدارة بخصوص الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المالية المستقبلية ومدى اكتمال افتراضات الإدارة وقبول الإدارة لمسئوليتها عن المعلومات المالية والمستقبلية .
- عندما يعتقد المراجع ان عرض المعلومات المالية المستقبلية والافصاحات الخاصة بها غير كافية فعلي المراجع ان يبدى رايًا متفظًا او رايًا عكسيًا في تقريره عن المعلومات المالية المستقبلية او عليه ان ينسحب من المهمة.
- في حالة اعتقاد المراجع بان واحد او اكثر من الافتراضات لا يوفر اساسًا مناسبًا للمعلومات المالية المستقبلية المعدة على اساس افضل التقديرات او اذا كانت هذه الافتراضات لا توفر اساسًا معقولًا للمعلومات المالية المستقبلية في ظل الافتراضات النظرية فعلى المراجع ان يبدى رايًا عكسيًا في تقريره عن المعلومات المالية والمستقبلية او ان ينسحب من المهمة.
- في حالة تآثر عملية الاختبار بظروف تمنع تطبيق واحد او اكثر من الاجراءات التي تعتبر لازمة في الوضع الحالي فعلى المراجع اما ان ينسحب من المهمة او ان يمنع عن ابداء راي في تقريره عن المعلومات المالية والمستقبلية وان يصف هذا التقيد على نطاق الاختبار في تقريره.

اجابة السؤال الرابع

- أ- فجر تطور وتقدم وسائل الاتصال في السنوات الأخيرة ثورة في طريقة ادارة المشروعات وقد ظهر اثر ذلك على سوق المال حيث تم استخدام الانترنت والبريد

الالكتروني في اعمال التجارة والمقصود بالتجارة الالكترونية هو قيام بعمليات عبر الانترنت ويتم تنفيذها الكترونيا بدلا من استخدام الورق حيث تم تبادل البيانات الكترونيا بين الشركات.

ب- بالمخاطر التي تواجه شركة (السد) عند ممارستها لنشاطها تتمثل في الآتي:-

١- تعطيل الأنظمة

حيث أن معظم الشركات الان على الحاسب الالي ويتسبب تعطيلها في تعقيدات بالغة نتيجة لصعوبة البيانات بين اطراف العقود.

٢- الفيروسات

يمكن أن تنتشر فيروسات الحاسب الآلي بسرعة رهيبية وتتسبب في توقف الأنظمة.

٣- توقف شركات الانترنت او شركات تخصيص المواقع على الشبكات

حيث ان بعض الشركات على وضع بياناتها على الحاسب الآلي ليتم تبادل البيانات فيما بينها عبر مواقعها على الشبكات لذا فإن توقف شركات الانترنت أو شركات تخصيص المواقع على الشبكات عن ممارسة نشاطها يعتبر من المخاطر التي قد تعوق نشاط شركة السد.

٤- سرية البيانات

حيث يحصل بعض العابثين على بيانات قد تكون هامة وسرية او قد تتسرب البيانات تبعا لانتشار الأنظمة خارج نطاق الشركات.

٥- سلامة البيانات

قد يلحق بالبيانات تخريب او قد تكون محرفة او قد تتعرض للفقد حينما تكون مباحة بكل الوسائل الالكترونية

٦- الحالة الصحية لمستخدمي الحاسب الالي

ان كثرة التعرض لشاشة الحاسب الالي قد يؤثر على الحالة الصحية لبعض مستخدميهم

٧- مدى الالتزام بالقوانين والتعليمات المحلية السارية

توجد بعض النظم التي يجب الالتزام بها وقد شرعت العديد من الدول قوانين لتنظيم استخدام البيانات المتاحة على الشبكات (مثل قانون حماية البيانات في المملكة المتحدة)

٨- المنافسة

تعمل الشركات العالمية على نشر معلوماتها على مواقع الشبكات هذا بالإضافة إلى ان بعض الموردين يستطيعون بسهولة توريد البضائع عبر الحدود الدولية ويمكن إبرام الصفقات التجارية بسهولة عبر الانترنت فمثلا يمكن شراء كتب بأسعار ارخص من المكتبات المخصص

لها مواقع على الانترنت كالموجودة بالولايات المتحدة الأمريكية عن مثلها في المملكة المتحدة ويعنى ذلك انهاء احتكار الشركات لأنواع من التجارة كما كان يحدث سابقا.

٩- الاحتيال

يمكن أن يؤدي تشابك المواقع وعدم تسمية أنظمة الحاسب الآلي إلى حدوث احتيال لا يمكن على الأرجح اكتشافه.

١٠- غسيل الأموال

اصبح غسيل الأموال سهلا باستخدام أنظمة الحاسب الآلي الجديدة.

١١- قلة متابعة ومراجعة المستندات

حيث قل استخدام المستندات الورقية وبدأ الاعتماد على المستندات المؤيدة للصفقات في الانخفاض وتزايد الاعتماد على البيانات الغير ورقية.

١٢-النمو السريع ومنافسة السوق

ان مخاطر تعطيل الأنظمة وفقدان الرقابة على البيانات يزيد من مشاكل استمرارية الشركة .

١٣- نقص المهارات الفنية

ان نقص المهارات الفنية من المخاطر التي تواجه الشركة عند ممارستها لنشاطها وقد يعوق تقدمها.

١٤- احتياطات الانفاق المستمر

أن استخدام الحاسب الآلي يحتاج إلى انفاق مستمر نحو تدريب العمالة وتطوير البرامج مما قد يشكل مشاكل الشركات التي تستخدمها.

ج- دور ادارة الشركة لمواجهة وتخفيض اثر ذلك المخاطر

أن الشركات التي تمارس التجارة الكترونيا تواجه المخاطر الموضحة اعلاه وينخفض اثر ذلك المخاطر اذا قامت الشركات بمواجهتها على النحو التالي:-

١- العلم بوجود المخاطر وتقييمها

٢- تكوين بيئة رقابية جيدة من المهم وجود بيئة رقابية جيدة تابعة لمجلس الإدارة ويجب

التعامل مع شركة توفر نظم المعلومات بطريقة آمنة.

٣- الاشتراك في شبكات الانترنت على المستوى القومي

٤- وجود مراجعة يكون من ضمن مهامها مراجعة وفحص سياسات الشركة لمواجهة أي مخاطر محتملة

٥- منع الوصول إلى النظام والبيانات من خلال استخدام كلمة سر وحفظ الأموال

٦- حفظ صور من البيانات لمقدمي الخدمات والشبكات على سلسلة التجارة الالكترونية على الانترنت.

٧- اعداد تصميم جيد لموقع الشبكة حيث ان معظم المواقع مازالت في مرحلة التأسيس وهناك بطء نسبي في الوصول للبيانات كما قد توجد بعض البيانات الغير محدثة مما قد يؤدي إلى بعض المشاكل مع العملاء مما يؤثر على سمعة الشركة.

٨- وضع اجراءات رقابية للتأكد من عدم نشر أي بيانات خاطئة

٩- حفظ الملفات بحيث يمكن استرجاع الملفات والسجلات عند طلبها خلال حقبة زمنية

١٠- التسجيل مع اصحاب الشركة الرئيسيين وليس الوكلاء او المنتفعين

د- دور مراقب الحسابات واجراءات المراجعة لحسابات تلك الشركة وكيفية مواجهة احتمال حدوث تلك المخاطر يتمثل في الأمور التالية:-

١- الحاجة إلى الخبرة الفنية في مؤسسات المراجعة

٢- مدى قبول او الاستمرار في مراجعة الشركة

٣- ان مبدأ الاستمرارية يحتاج إلى المزيد من العناية اكثر من المعتاد

٤- تقييم دور المراجعة الداخلية للشركة.

٥- قد يتم اسناد تنفيذ بعض أجزاء من النظام لجهات خارجية (IPSS)

٦- في المراحل المبكرة من التجارة الالكترونية ربما يجد المراجع ان المراجعة التحليلية ليست مطلوبة حيث ان العمل يتغير بسرعة.

القيام بمراجعة اجراءات ومعاملات التجارة الالكترونية.

في العديد من النواحي لا تختلف الاجراءات المطلوبة للقيام بمراجعة على اجراءات ومعاملات التجارة الالكترونية عن الاجراءات المستخدمة في اعمال المراجعة الأخرى وهي تتضمن ما يلي:-

• مدى قبول عملية المراجعة

• تعيين موظفين ذوي خبرة فنية كافية للقيام باعمال المراجعة.

- الحصول على معلومات وافية عن النشاط
- تقييم المخاطر وثيقة لاصلة بعملية المراجعة
- تقييم المخاطر بالنسبة للمراجع خاصة في أعمال الفحص المحدود
- فحص وتقييم البيئة الرقابية بأكملها
- فحص وتقييم اعمال المراقبة القائمة والتي تتضمن المراجعة حول الحاسب الالى وتكون غالبا غير عملية في تلك المواقف وفي هذه الحالة يكون استخدام الحاسب الالى كاداة للمراجعة ضروريا.
- فحص وتقييم اعمال الرقابة على الأعمال المكلف بها جهات خارجية
- الاتصال بموظفي المراجعة الداخلية وتقييم اعمالهم
- مراعاة مبدأ الاستمرارية والتأكد من وجود تخطيط لاستمرارية نشاط العميل خاصة في حالة توقف أنظمة الحاسب الالى.

اجابة السؤال الخامس

أ- إن شكل وطريقة الحصول على ادلة الاثبات في ظل نظام محاسبي يعتمد على الحاسب الالى يختلف عن النظام المحاسبي اليدوي ومن امثلة تلك الاختلافات ما يلي:-

- اختلاف وثائق الادخال
- اختلاف دليل المراجعة
- اختلاف تقارير المخرجات
- اختلاف السجلات
- اختلاف في الضوابط التطبيقية على كل من المدخلات والمعالجات والمخرجات

ب. مشاكل استخدام برامج المراجعة على الحاسب الالى تتمثل فيما يلي :-

- ١- قلة خبرة وتجربة المراجع بالحاسب الالى
- ٢- مدى المام المساعدين وبرامج الحاسب الالى
- ٣- ارتفاع التكلفة عن المراجعة في ظل نظام يدوي
- ٤- فحص وتقييم النظام الالكتروني واجراءات الرقابة المطبقة

- ٥- القدرة على الاشراف والمتابعة
- ٦- ارتفاع تكلفة التدريب
- ٧- اعداد ملفات احتياطية
- ٨- تعدد وتنوع انظمة العملاء وكذا حجم اعمالهم
- ٩- صعوبة الوصول إلى المستندات
- ١٠- عدم توافر برامج المراجعة على الحاسب الالى في الوقت الحالي إلا في المكاتب الكبيرة
- ١١- عدم ملائمة البرامج لمتطلبات المراجعة اما لتقادمه او صغر حجمه
- ١٢- حجم وكمية المخرجات
- ١٣- نوعية الملفات المستخدمة في عملية الفحص

ج. مميزات البرامج لتقنيات المراجعة المساعدة بواسطة الحاسب الالى

- ١- تساعد في فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية وتحديد مخاطر المراجعة
- ٢- تساعد في اعداد برامج المراجعة
- ٣- تساعد في اعداد اوراق العمل
- ٤- تسهل مع عملية اجراءات المقارنات وتحديد النسب واستخراج الفروق
- ٥- تساعد في اعداد التقارير
- ٦- توفر في الوقت والجهد
- ٧- تعمل على تخفيض تكلفة عملية المراجعة.
- ٨- امكانية اختبار عدد كبير من البيانات
- ٩- توفر الدقة في العمليات الحسابية

د- توجد طريقتين رئيسيتين من تقنيات المراجعة على الحاسب الالى

- ١- برامج تستخدم بواسطة المراجع لاختبار ملفات الحاسب الالى الخاصة بالمنشأة وقد تحتوى على حزمة عامة للبرامج او برامج مكتوبة خصيصا لتتوافق مع برامج العميل

٢- برامج تستخدم لاختبار الرقابة الداخلية وبعض اجراءات الفحص المستندى للارصدة
والمعاملات وتوفر حجم كبير من البيانات والمعلومات وبالتالي يتفرغ المراجعون المؤجلين
لدراسة اسباب الاختلافات

اجابة السؤال السادس

أ. ان من أهم المشاكل التي قد تواجه مراقب حسابات النيل التي تتعامل الشركة التابعة لها
مع بعضها البعض كما تتضمن حقوق مساهمين آخرين يمثلون الأقلية تتمثل في الاتي:-

١- التسويات المجمعة:

يجب التأكد من تسوية كافة المعاملات بين الشركة القابضة والشركات التابعة لها وكذلك بين
الشركات التابعة وبعضها البعض وانه قد تم اثباتها بالتكلفة على المجموعة واستبعاد أي ارباح
غير محققة التي من شأنها أن تؤدي إلى تضخيم الأرباح.

٢- الحسابات المتقابلة:

يجب التأكد من تسوية الحسابات المتقابلة بين شركات المجموعة والشركة القابضة شركة النيل
وان هذه الحسابات تعبر عن المعاملات التي تمت بشكل صحيح وان تواريخ اعداد القوائم المالية
واحد بالنسبة لشركة النيل وشركاتها التابعة.

٣- المراجعين الآخرين

يجب التحقق من كفاءة واستقلالية مراجعي الشركات التابعة للآخرين والحصول على تقاريرهم
عن هذه الشركات ودراسة أي تعديلات في تقاريرهم واثرها على القوائم المالية لشركة مجموعة
النيل وتواريخ اعداد تلك القوائم وتوحيدها وإذا كان هناك اختلاف في شركة او اكثر فيجب ان يتم
اعداد قوائم مالية لهذه الشركات التابعة في نفس تاريخ اعداد القوائم المالية لشركة مجموعة النيل.

٤- حقوق الأقلية والشركات الشقيقة

يجب التأكد من انه قد تم حساب وتحديد نصيب حقوق الأقلية طبقا للأسس السليمة والمتعارف
عليها محاسبيا وان الشركات الزميلة / الشقية قد تم المحاسبة عنها طبقا لمعايير المحاسبة
المصرية.

٥- السياسات المحاسبية

يجب على مراقب حسابات شركة مجموعة النيل ان يتأكد من أن كافة السياسات المحاسبية المطبقة
في جميع الشركات المجموعة متماثلة وعند وجود اختلاف في هذه السياسات فيجب تحديد اثرها.

٦- بدلات السفر:

تعتبر بدلات السفر من المشاكل التي قد تواجه مراقب الحسابات عند مراجعة شركة مجموعة النيل والشركات التابعة التي يراجعها حيث ان تكلفتها تعتبر عالية نسبيا .

وقد يوجد لدى مؤسسات ومكاتب المراجعة الكبرى العديد من الفروع التابعة لها يمدى مختلفة الأمر الذي يؤدي إلى تكليف هذه الفروع بمراجعة هذه الشركات التابعة .

٧- فروق العملة:

عند تواجد احدى الشركات التابعة او الشقيقة في دولة اجنبية او تعد حساباتها بعملية مختلفة عن عملة الشركة القابضة مجموعة النيل فانه عند تجميع هذه الشركات في القوائم المالية المجمعة لمجموعة النيل يجب تحديد فرق العملة الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملية الأجنبية إلى العملة المستخدمة لاعداد القوائم المالية للمجموعة وكيفية معالجتها بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية.

ب -

١- العوامل التي تؤخذ في الاعتبار لتحديد مدى الاعتماد على عمل مراجعي الشركات التابعة:-

- دراسة مدى كفاءته واستقلاليته ونزاهته
- مدى تعاونه عند طلب أي استفسارات او ايضاحات
- تحديد نوع التقرير الذي اصداره
- مدى الخبرة لدى القائمين على اعمال المراجعة
- مدى توافر الموارد لدى المراجع الآخر لتنفيذ الأعمال
- مدى امكانية فحص اعمال مراجعته واوراق عمله
- مراعاة حجم الشركة وتنوع نشاطها
- مراعاة حالة ظهور تقارير معدلة عن السنوات السابقة والتي من شأنها أن تؤثر على العام الحالي:-

٢- الأمور التي تؤخذ في الاعتبار عند اصدار تقرير متحفظ على القوائم المالية للشركة القابضة عندما يكون مراقب الحسابات على علم بوجود تقرير متحفظ على القوائم المالية لشركة تابعة تتمثل في الآتي :-

- دراسة الأسباب التي أدت إلى ابداء رأي متحفظ
- الأهمية النسبية لتكلفة الاستثمار في دفاتر الشمس لهذه الشركة التابعة.
- تحديد ما اذا كان التحفظ له اثر هام على القوائم المالية لشركة الشمس ودراسة ما اذا كان سيتم تعديل التقدير على قوائم شركة الشمس ام لا.
- تحديد ما اذا كان سبب التحفظ هام ومؤثر على القوائم المالية.
- وذلك عن طريق الحصول على بيان تفصيلي من الشركة محل التحفظ يوضح تفاصيل الموضوعات محل التحفظ والأمور محل الخلاف مع إدارة الشركة.
- عند تحديد الفترة التي يتم خلالها استهلاك الشهرة بالقوائم المالية المجمعة يجب ان يؤخذ في الاعتبار ان معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٢) يتطلب أن تستهلك على مدار عمرها المقدر.

ويجب مراعاة ما يلي :-

- ان التسويق نشاط يعتمد على الموضوعة والموضوعة عمرها قصير وعليه يكون من الصعب استهلاك الشهرة على مدى فترة كبيرة في هذه الحالة
- ان المجموعة لديها بعض المشكلات في الربحية وقد يكون لديها قروض كبيرة قد تضطرها إلى استهلاك الشهرة على مدار اكبر فترة ممكنة لتفادي حدوث انخفاض مفاجئ في الربحية.
- ينص معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٢) على وجوب تخفيض الشهرة فور حدوث تناقص في قيمتها ولو ان قيمة الشهرة تقاس بمدى قدرة الشركة على تحقيق ارباح مستقبلية فيمكن الحكم على ضرورة تخفيض قيمة الشهرة اذا انخفضت قدرتها على تحقيق ارباح مستقبلية.

ومن أهم العوامل التي تؤثر على الشهرة ما يلي :-

- ١- مدى امكانية الاعتماد على الربحية والتدفقات النقدية المتوقعة وما يستتبع ذلك من اعمال الفحص التي يقوم بها المراجع.
- المناخ الاقتصادي في الدولة التي تعمل فيها الشركة التابعة واحتمالات تحسن نتائجها.
- السعر الذي باع على اساسه الأنشطة المماثلة للشركة.
- مع مراعاة انه يجب تخفيض الاستثمار في حسابات الشركة القابضة عند انخفاض القيمة السوقية لذلك الاستثمار.